



جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



قسم علوم التسيير
سنة ثالثة- تخصص إدارة مالية

مقياس التدقيق المالي

المحور الثاني: مراحل سير مهمة التدقيق

مسار عملية التدقيق

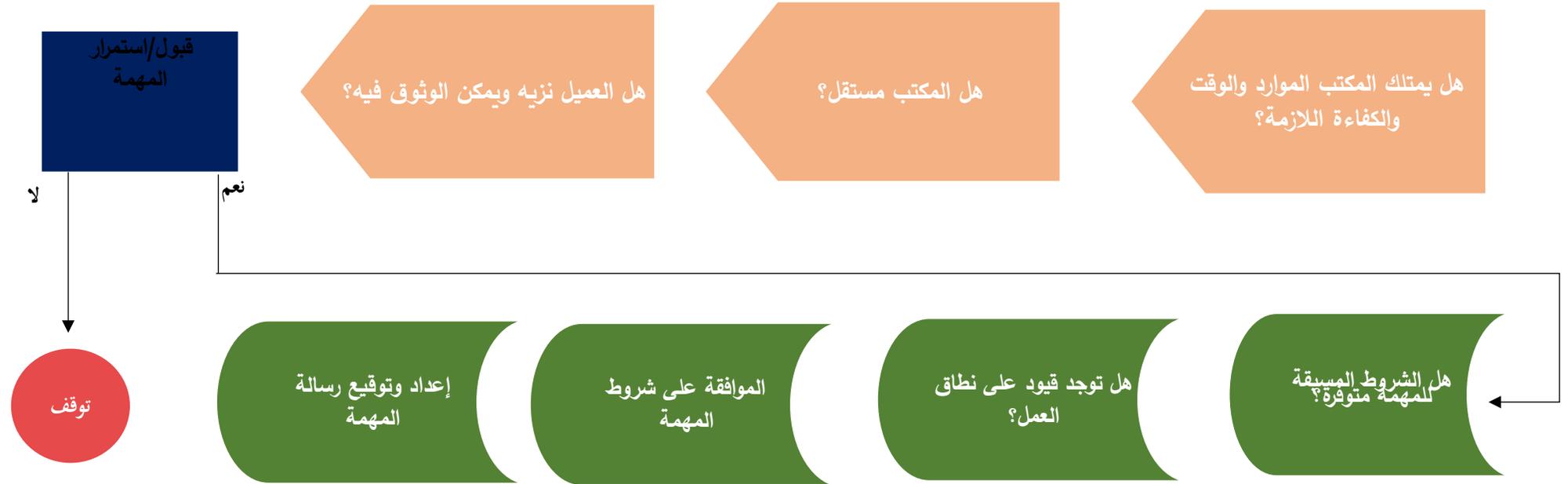


المرحلة الأولى: اتخاذ قرار بقبول/الاستثمار المهمة

من أهم القرارات التي يتخذها مكتب التدقيق هو تحديد أي المهام ستكون موضع قبول وأي العلاقات سيتم الاحتفاظ بها، إذ يمكن لقرار خاطئ بهذا الشأن أن يتسبب في هدر للوقت، وإجهاد إضافي للشركاء والموظفين، وأتعاب غير مدفوعة، وخسارة للسمعة، وقد يصل الأمر إلى دعاوى ومتابعات قضائية.

المرحلة الأولى: اتخاذ قرار بقبول/الاستمرار المهمة

خطوات قبول المهمة: لا بد من التأكد



المرحلة الأولى: اتخاذ قرار بقبول/الاستثمار المهمة

□ المعيار الجزائي لإدارة الجودة (NAGQ1) فقرة 22

يجب على تستند الأحكام التي يتخذها المكتب بشأن إمكانية أو عدم إمكانية قبول مهمة (أو استمرار علاقة مع الزبون) على ما يلي:

(أ) المكتب جدير بتنفيذ المهمة ولديه القدرات، بما في ذلك الوقت والموارد لفعل ذلك.

(ب) يستطيع المكتب الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة.

(ج) يأخذ في الحسبان نزاهة العميل، وليست لديه المعلومات التي من شأنها أن تؤدي به إلى استنتاج أن العميل يفتقد النزاهة.

المرحلة الأولى: اتخاذ قرار بقبول/الاستثمار المهمة

□ هل يمتلك المكتب الكفاءة اللازمة والموارد والوقت؟

- هل يمتلك المكتب ما يكفي من الموظفين ذوي الكفاءة والخبرة.
- هل لدى الموظفين معرفة كافية بالصناعة ذات العلاقة بالمتطلبات التنظيمية.
- هل لدى المكتب خبراء يمكنه الاستعانة بهم إن دعت الحاجة لذلك؟
- هل يمكن للمكتب والموظفين المتاحين اتمام المهمة في المهلة المحددة؟

□ هل المكتب مستقل؟

هل يمكن للمكتب وفريق العمل الالتزام بالمتطلبات الاخلاقية ومتطلبات الاستقلالية.

□ هل يمكن الوثوق بالعميل؟

- هل يوجد أي سبب قد يلقي بظلال الشك على نزاهة الادارة العليا أو المكلفين بالحوكمة في المؤسسة؟
- هل هناك أي دلائل تشير إلى تورط المؤسسة في ممارسات أونشاطات غير قانونية؟
- ما مدى حسن أو سوء سمعة المؤسسة؟

المرحلة الأولى: اتخاذ قرار بقبول/الاستثمار المهمة

- (1) تحديد مصادر الخطورة المهنية وامكانية التدقيق
- (2) تقييم استقلالية المكتب
- (3) الشروط المسبقة للتدقيق
- (4) تحرير رسالة المهمة

1. تحديد مصادر الخطورة المهنية وامكانية التدقيق

- تتيح لنا معرفتنا الأولية بطبيعة نشاط وصناعة العميل، الفرصة الأولى لتحديد مصادر الخطورة المهنية والتي يمكن الحصول عليها من المصادر التالية:
- أ- ملفات التدقيق للسنوات السابقة.
 - ب- زيارة العميل ومرافقه.
 - ج- البحث مع إدارة العميل وموظفيه.
 - د- المنشورات عن صناعة العميل والصحف والمعلومات المتوفرة في المكاتب ومنشورات الهيئات المهنية والتقارير السنوية وغيرها.
 - هـ- تقارير العميل السنوية ونشراته التمهيدية والإعلانات والبيانات المادية التمهيدية ودليل سياسات العمل عن العميل.
 - و- تقارير الإدارة المالية والموازنات والمخططات للسنوات القادمة ومحاضر مجلس الإدارة.

مصادر الخطورة المهنية

1. الأحوال المالية والاقتصادية العامة

- * الحالة الاقتصادية السائدة مثل صناعة العميل (مثل إفلاس عدد كبير من الشركات).
- * عدم وجود رأس المال العامل الكافي اللازم لإدارة الأعمال على مستوى يؤمن الربح.
- * تهديدات بالإفلاس أو الحجز أو الرهن.
- * تغيرات سريعة في الصناعة مثل التقادم السريع للمنتجات.
- * درجة عالية من المنافسة تصحبها هوامش ربح تتجه نحو الانخفاض.

2. الأحوال التنظيمية

- * عدم توفر الإشراف الإداري المناسب
- * أنظمة رقابة وإدارة ضعيفة
- * تغير مستمر للإدارة أو أعضاء الإدارة والمحامين ومدققي الحسابات.
- * الهيكل الرقائبي (المراجعة الداخلية) غير فعال
- * إدارة متحفظة بشكل مفرط أو متفائلة بشكل مفرط.
- * أنظمة وسجلات المحاسبة الضعيفة.
- * تأخير في تصحيح نواحي القصور الجسيمة في الضبط الداخلي

3. شخصية ونزاهة العميل

- * إدانات وعقوبات تنظيمية .
- * الاشتباه بإرتكاب أفعال غير قانونية أو احتيال
- * دعاية سلبية
- * رغبة الإدارة في إظهار الربح أكبر من حقيقته (يوجد مكافأة للإدارة ونسبة من الأرباح)
- * رغبة الإدارة في إظهار مبالغ قليلة من الربح الخاضع للضرائب

إذا كانت المخاطر المرتبطة بالمهمة عالية، ورأى المدقق إحصالية عدم قدرته على مواجهتها
فينبغي عليه رفض المهمة.

المرحلة الأولى: اتخاذ قرار بقبول/الاستثمار المهمة

ينص المعيار الجزائري NAA 210 فقرة 05 على الآتي:

هدف المدقق قبول أو الاستمرار في ارتباط التدقيق - فقط - عندما يتم الاتفاق على الأساس الذي يجب أن ينفذ به، من خلال :

(أ) تحديد ما إذا كانت الشروط المسبقة للتدقيق موجودة.

(ب) التأكد من وجود تفاهم مشترك بين المراجع والإدارة و - إذا لزم الأمر - المكلفين بالحوكمة، بخصوص شروط مهمة التدقيق.

المرحلة الأولى: اتخاذ قرار بقبول/الاستثمار المهمة

2. الشروط المسبقة للتدقيق

ينص المعيار الجزائري NAA 210 فقرة 07 على هذه الشروط كالآتي:

- أ- المرجع المحاسبي المطبق مقبول بالنظر لخصائص الكيان وهدف كشوفه المالية
- ب- الاداره تعترف وتدرك وتتحمل مسؤولياتها فيما يخص الاعداد والعرض السابق للكشوف المالية.
- ت- تعتبر الادارة من الضروري وضع نظام للرقابه الداخليه يكون فعالا.
- ث- الاتضع الادارة اية حدود او قيود على الفحوصات والمراقبات المؤدات والضرورية للقيام بالمهمة.

المرحلة الأولى: اتخاذ قرار بقبول/الاستثمار المهمة

3. رسالة المهمة

بعد الاتفاق على شروط المهمة ينبغي تدوينها كتابيا في وثيقة تسمى برسالة المهمة (خطاب الارتباط) ويجب أن تتضمن رسالة المهمة وفقا لمعيار الجزائري للتدقيق NAA 210 فقرة 09 العناصر الآتية:

(أ) هدف ونطاق تدقيق القوائم المالية، ومنها مرجع التشريع المطبق، القوانين سارية المفعول ومعايير التدقيق.

(ب) مسؤوليات المدقق
(ج) مسؤوليات الإدارة.

(د) المرجع المحاسبي المطبق عند إعداد القوائم المالية.

(هـ) الإشارة إلى الشكل والمحتوى المتوقعين لأي تقارير قد يصدرها المراجع.

مسار عملية التدقيق

• اتخاذ قرار بقبول/الاستمرار المهمة

المرحلة الأولى

• تقييم المخاطر والتخطيط للمهمة

المرحلة
الثانية

• الاستجابة للمخاطر وجمع الأدلة

المرحلة
الثالثة

• إبداء الرأي وإعداد التقرير

المرحلة
الرابعة

المرحلة الثانية: تقييم المخاطر

خطوات تقييم مخاطر التحريفات الجوهرية

الخطوة 01
فهم المنشأة
وبيئتها ونظام
رقابتها

يُحصل على فهم المنشأة
وبيئتها، بما في ذلك أدوات
الرقابة ذات الصلة والمتعلقة
بتلك المخاطر، من خلال
الأخذ في الحسبان فئات من
المعاملات، وأرصدة
الحسابات، والإفصاحات في
القوائم المالية.

الخطوة 02
تقدير المخاطر
المتعرف عليها

يُقدر المخاطر المتعرف عليها،
ويُقوم ما إذا كانت ترتبط -
على نطاق واسع - بالقوائم
المالية - ككل - ومن المحتمل
أن تؤثر على العديد من
الإقرارات.

الخطوة 03
ربط المخاطر
المتعرف عليها
بالأخطاء المحتملة

يربط المخاطر المتعرف عليها
بما يمكن أن يحدث من
أخطاء عند مستوى الإقرار،
أخذاً في الحسبان أدوات
الرقابة ذات الصلة التي ينيوي
المراجع اختبارها.

الخطوة 04
تقدير احتمال تحول
الأخطاء إلى تحريفات
جوهرية

يأخذ في الحسبان احتمال
حدوث تحريف، بما في ذلك
إمكانية حدوث تحريفات
متعددة، وما إذا كان التحريف
المحتمل من الحجم، الذي قد
ينتج عنه تحريف جوهري.

المرحلة الثانية: تقييم المخاطر

1. فهم المنشأة وبيئتها

العوامل
الخارجية

بيئتها التنظيمية
مختلف العوامل
الخارجية الأخرى
كالظروف
الاقتصادية العامة

طبيعة المنشأة

طبيعة نشاطاتها
(صناعتها)،
تركيبه رأس مالها،
هيكلها التنظيمي،
سياستها المالية
والاستثمارية

السياسات
المحاسبية

الاختيارات المحاسبية
وملاءمتها
تطبيقاتها
أسباب التغيير إن
وجد

أهداف
واستراتيجيات
المنشأة

أهداف المؤسسة
والاستراتيجيات المتبعة
من أجل تحقيقها،
خاصة بالنسبة
للأهداف التي يكون لها
تداعيات مالية وبالتالي
آثار محتملة على
الأرصدة والحسابات.

تقييم الأداء
المالي

مقاييس
ومؤشرات الأداء
المالي للمؤسسة

الرقابة
الداخلية

عناصر الرقابة
الداخلية ذات
الصلة بالتدقيق

مصادر المعلومات للحصول على فهم المنشأة

المصادر الداخلية

البيانات المالية

الميزاتيات

التقارير

مقاييس الأداء

السياسات المحاسبية المستخدمة

الأحكام والتقديرات

زديات الضريبة

المعلومات المالية

المصادر الخارجية

المعلومات على الإنترنت

معلومات الصناعة

وكالات التصنيف الائتماني

الذكاء التنافسي

الدائنين

الإعلام وأطراف خارجية أخرى

الوكالات الحكومية

المعلومات على الإنترنت

بيانات النقابات العمالية

توقعات الصناعة

الوكالات الحكومية

مقالات وسائل الإعلام

الرؤية والقيم والأهداف والاستراتيجيات

الهيكل التنظيمي

الوصف الوظيفي

ملفات الموارد البشرية

مؤشرات الأداء

أدلة السياسات والإجراءات

المعلومات غير المالية

المرحلة الثانية: تقييم المخاطر

خطر التدقيق

ما هو الخطر؟

هو كل حدث يتسبب وقوعه بضرر للمنشأة ويمنعها من بلوغ أهدافها

الأثر على المحاسبة

سوء تقدير ر.أ. (منخفض)
عدم الاعتراف بالمحاسبة
من المصالح الضريبية

الخطر

عدم شمولية رقم الأعمال
عدم الالتزام بالقواعد
الضريبية

عامل الخطر

وجود ازدواجية في ترقيم
فواتير البيع

المرحلة الثانية: تقييم المخاطر

خطر التدقيق

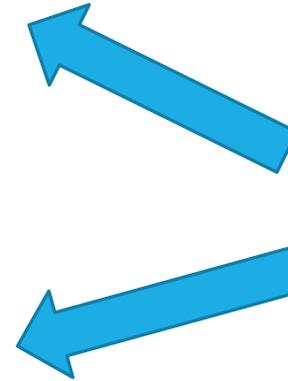
ما هو الخطر التدقيق؟

خطر أن يبدي المدقق رأيا غير مناسب عندما تتضمن القوائم المالية لتحريفات جوهرية، كأن يبدي المدقق رأيا غير معدّل والقوائم فيها تحريفات جوهرية.

خطر التحريفات الجوهرية

ينقسم خطر التدقيق إلى

خطر عدم الاكتشاف



المرحلة الثانية: تقييم المخاطر

خطر التدقيق

خطر التحريفات الجوهرية

خطر أن تحتوى البيانات المالية على تحريفات جوهرية قبل إجراء عملية التدقيق، فهو خطر مرتبط حصراً بالمؤسسة (مستقل عن المدقق وعن عملية التدقيق).

هو قابلية احتواء إقرار حول فئة من المعاملات أو رصيد حساب أو إفصاح لتحريف، قد يكون جوهرياً، وذلك قبل النظر في نظام الرقابة الداخلية.

خطر ملازم
(متأصل، كامن)

خطر أن يكون التحريف الذي قد يحدث في الإقرار حول فئة من المعاملات أو رصيد حساب أو الإفصاح، لن يتم منعه، أو اكتشافه في الوقت المناسب وتصحيحه من طرف نظام الرقابة الداخلية في المنشأة.

خطر الرقابة

ينقسم خطر
التحريفات الجوهرية إلى

المرحلة الثانية: تقييم المخاطر

خطر التدقيق

خطر عدم الاكتشاف

خطر كون الاجراءات التي يضعها المدقق لخفض مخاطر التدقيق إلى أدنى مستوى مقبول لن تكشف عن تحريف موجود قد يكون جوهريا إما منفردا، أو عند تجميعه مع تحريفات أخرى.

المرحلة الثانية: تقييم المخاطر

هل يمكن للمدقق التخلص من خطر التدقيق (جعله معدوماً)؟

الإجابة: قطعاً لا

لماذا: لأنّ هناك قيود ملازمة لمهمة التدقيق

طبيعة الأدلة المتوفرة

أدلة مقنعة فقط وليست قطعية

طبيعة إجراءات التدقيق

لا تكتشف إجراءات التدقيق كل المخاطر

محدودية ميزانية ووقت المدقق

خلق توازن بين موثوقية المعلومة وكلفتها

النتيجة: قبول مستوى معين من الخطر (الخطر الممكن قبوله)

هو مستوى الثقة الذي يرغب المدقق في الحصول عليه

تذكير: هدف المدقق هو الحصول على تأكيد معقول بخلو القوائم المالية من أي تحريف جوهري، سواء بسبب غش، أو خطأ، ومن ثم إبداء رأيه بشأن ما إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها طبقاً للمرجع المحاسبي المعمول به.

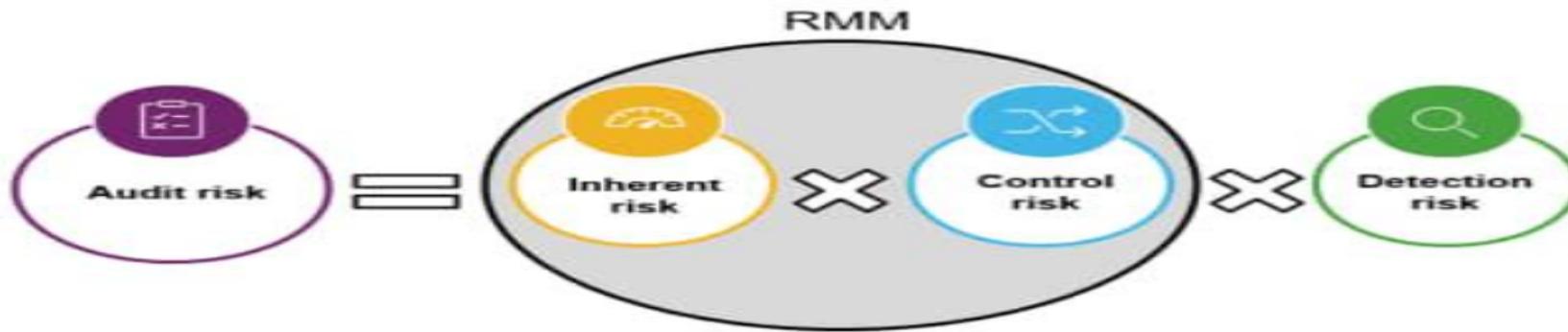
ويمثل التأكيد المعقول مستوى عالٍ من التأكيد لكنه ليس مطلقاً نظراً للقيود الملازمة لمهمة التدقيق

المرحلة الثانية: تقييم المخاطر

العلاقة بين مكونات خطر التدقيق

خطر التدقيق = الخطر الملازم × خطر الرقابة × خطر عدم الاكتشاف

معادلة مخاطر التدقيق



مثال :

إذا قرر المدقق قبول (5%) كنسبة لخطر التدقيق ، كما أنّ تقييمه للمخاطر الكامنة ومخاطر الرقابة كان (50%) و(40%) على التوالي؛ فإن خطر الاكتشاف سوف يبلغ:

$$PDR = 5\% \div (50\% \times 40\%) = 25\%$$

أي أنّ احتمال فشل المدقق في اكتشاف الأخطاء الجوهرية الموجودة في البيانات المالية للعميل يساوي إلى (25%) ، ومن ثمّ يتوجب على المدقق تخطيط إجراءات التدقيق وتحديد مدى الإجراءات الجوهرية اللازمة بما يتناسب مع قيمة خطر الاكتشاف الناتجة من جهة ، وبما يتناسب مع مستويات الأهمية النسبية المحددة من جهة أخرى .

المرحلة الثانية: تقييم المخاطر

خطر التدقيق

خطر عدم الاكتشاف

تقييم المدقق لخطر الرقابة				
منخفض	متوسط	مرتفع		
متوسط	منخفض	عند الحد الأدنى	مرتفع	تقييم المدقق للخطر الملازم
مرتفع	متوسط	منخفض	متوسط	
عند الحد الأعلى	مرتفع	متوسط	منخفض	

خطر عدم الاكتشاف

الأهمية النسبية

تعريف

يرتبط مفهوم الأهمية النسبية بالبيانات المالية، حيث تكون البيانات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو عرضها بصورة خاطئة يؤثر في القرارات الاستثمارية لمستخدم هذه البيانات.

تعرف الأهمية النسبية بأنها حجم الأخطاء أو الإغفال في المعلومات المالية أو الإفصاحات ذات الصلة والتي يعتقد أنها قد تجعل حكم شخص رشيد (قراراته الاقتصادية) يتأثر بأي شكل من الأشكال لدى اعتماده على هذه المعلومات.

مدى الأخطاء (الكمية والنوعية)

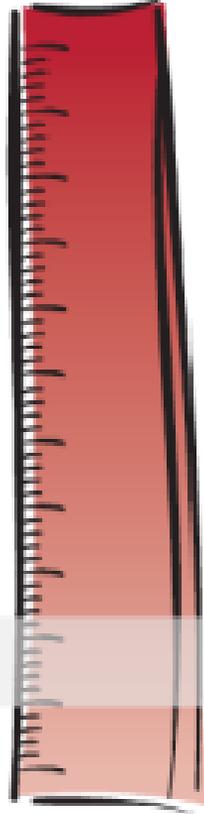
معلومات الموضوع



تعتبر الأخطاء جوهرية

حد الأهمية النسبية

تعتبر أخطاء غير جوهرية



يتم تغيير القرار أو التأثير عليه

لا يتم تغيير القرار أو التأثير عليه

شخص منطقي



مسار عملية التدقيق

• اتخاذ قرار بقبول/الاستمرار المهمة

المرحلة الأولى

• تقييم المخاطر والتخطيط للمهمة

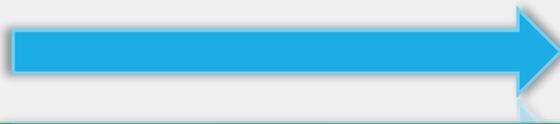
المرحلة
الثانية

• الاستجابة للمخاطر وجمع الأدلة

المرحلة
الثالثة

• إبداء الرأي وإعداد التقرير

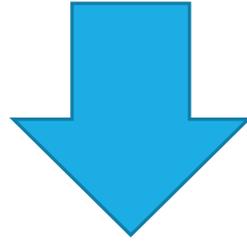
المرحلة
الرابعة



المرحلة الثالثة: الاستجابة للمخاطر

الهدف من الاستجابة للمخاطر

تصميم وتنفيذ اجراءات التدقيق استجابة لعملية تقييم المخاطر من أجل جمع أدلة مقنعة لبناء الرأي



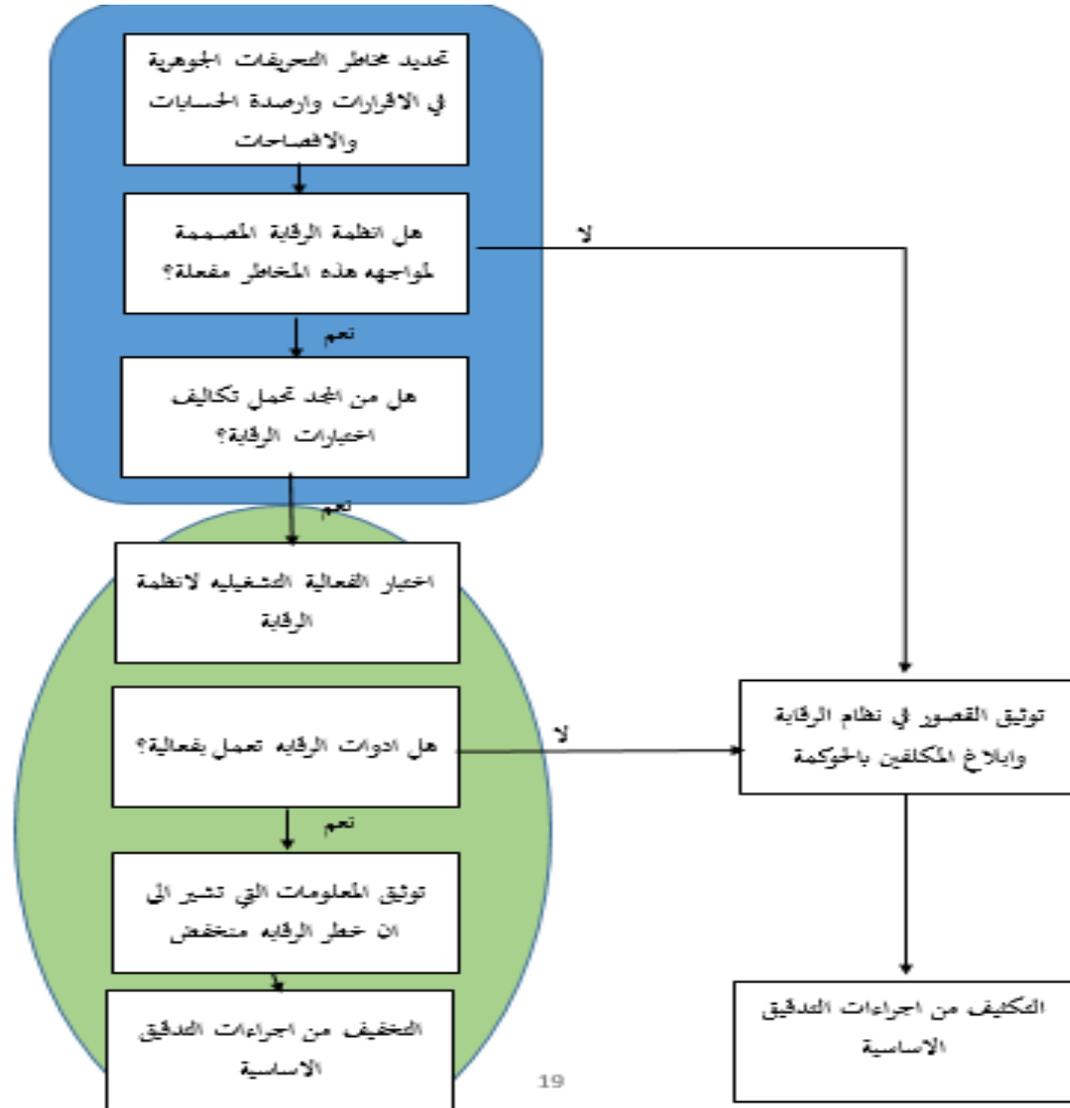
إجراء التدقيق Substantive procedure : هو إجراء مصمم لاكتشاف تحريفات جوهرية عند مستوى الإقرار

الاجراءات التحليلية

إختبارات التفاصيل
(فئات المعاملات، أرصدة
الحسابات، الإفصاحات)

المرحلة الثالثة: الاستجابة للمخاطر

القرارات المؤدية لإجراءات التدقيق



المرحلة الثالثة: الاستجابة للمخاطر

استخدام الأقرارات (التوكيدات) في جمع العناصر المقنعة

باعتبار ان الادارة مسؤولة عن عرض القوائم المالية وفقا للمرجع المحاسبي المطبق، وأن هذه القوائم يجب ان تعكس بشكل صحيح ومنتظم طبيعة عمليات المنشأة. فعندما تصرح الادارة بأن القوائم تعطي صورة وفيّة، وانه قد تم عرضها بشكل صحيح في كل جوانبها المهمة. فانها بذلك تقدم توكيدات ضمنية او صريحة حول مسك المحاسبة، التقييم، العرض، والابلاغ عن مختلف عناصر القوائم المالية والمعلومات المتعلقة بها.

المرحلة الثالثة: الاستجابة للمخاطر

تعريف

الاقارات (التوكيدات): هي افادات من الإدارة (على نحو صريح، أو ضمني) مُضمنة في القوائم المالية، تستخدم من قبل المدقق، للوقوف على الأنواع المختلفة من التحريفات المحتملة التي يمكن أن تحدث.

يتعين على المدقق استخدام الاقارات المتعلقة بفئات المعاملات وارصدة الحسابات وكذلك الافصاحات في القوائم المالية والمعلومات المتضمنة فيها بشكل مفصل بالقدر الكافي الذي يسمح له بتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية وكذلك تحديد وتنفيذ اجراءات التدقيق الاضافية.

المرحلة الثالثة: الاستجابة للمخاطر

الاقارات المتعلقة بفئات المعاملات والأحداث الواقعة أثناء فترة التدقيق (الأعباء والمنتوجات)

الوصف	طبيعة الاقرار
العمليات والاحداث المسجلة وقعت وتتعلق بالكيان	واقع الاحداث (الحدوث)
كل العمليات والاحداث المسجلة التي كان يجب تسجيلها قد تم تسجيلها محاسبيا	الاكتمال (الشمولية)
المبالغ والمعطيات الاخرى المتعلقة بالعمليات والاحداث قد تم تسجيلها بشكل صحيح	الدقة
العمليات والاحداث قد تم تسجيلها في الفترة المحاسبية المناسبة	القطع (فصل الفترات)
تم تسجيل العمليات والاحداث في الحسابات المناسبة	التصنيف (القيد المحاسبي)

المرحلة الثالثة: الاستجابة للمخاطر

الاقراءات المتعلقة بأرصدة الحسابات في نهاية الفترة (الأصول والخصوم)

الوصف	طبيعة الاقرار
الاصول والخصوم والاموال الخاصة موجودة	الوجود
قد تم فعلا تسجيل كل الاصول والخصوم والاموال الخاصة التي كان يجب تسجيلها	الاكتمال (الشمولية)
المنشأة تمتلك وتراقب الاصول، وتتعلق الديون بالتزامات المنشأة	الحقوق والالتزامات
تتضمن الكشوف المالية كل الاصول والخصوم والاموال الخاصة بقيمتها الصحيحة واي تعديلات ناتجة عن تقييم وتسجيل هذه الاخيرة يتم قيدها بالشكل الملائم	الدقة والتقييم

المرحلة الثالثة: الاستجابة للمخاطر

جمع أدلة التدقيق (العناصر المقنعة)

ينبغي على المدقق جمع ما يكفي من أدلة التدقيق (العناصر المقنعة) الملائمة للوصول إلى نتائج معقولة يبني عليها رأيه.

ويتم جمع أدلة التدقيق في الغالب بالمزج بين إختبارات الرقابة والاختبارات الجوهرية. في بعض الحالات قد يلجأ المدقق حصراً إلى الاختبارات الجوهرية لجمع العناصر المقنعة اللازمة.

• عند جمعه للعناصر المقنعة (أدلة التدقيق) من خلال إختبارات الرقابة، يجب على المدقق التأكد من كفاية وملاءمة هذه العناصر من أجل دعم تقييمه للمخاطر المرتبطة بالرقابة.

• عند جمعه للعناصر المقنعة (أدلة التدقيق) من خلال الاختبارات الأساسية (الجوهرية)، يجب على المدقق التأكد من أنّ العناصر الناتجة عن هذه الاختبارات هي كافية وملاءمة لتأييد الإقرارات (التوكيدات) التي تتضمنها القوائم المالية.

المرحلة الثالثة: الاستجابة للمخاطر

الدورة	الاقرار	تقييم نظام الرقابة	الاجراءات الجوهرية
المبيعات/الزبائن	الحدوث الدقة	مرتفع/منخفض	
المشتريات/الموردون			
التثبيتات			
المخزونات			
النقدية			
.....			



المرحلة الثالثة: الاستجابة للمخاطر

دورة المبيعات / الزبائن				
التوقيت	المدى	طبيعة اجراء التدقيق	الاقرار	رقم الاجراء
	15% من مجموع فواتير البيع	فحص فواتير البيع المحررة في بداية ونهاية السنة	الاكتمال الدقة	01
		طلب المصادقات الخارجية من الزبائن	الحدوث	02
				03
			

مسار عملية التدقيق

• اتخاذ قرار بقبول/الاستمرار المهمة

المرحلة الأولى

• تقييم المخاطر والتخطيط للمهمة

المرحلة
الثانية

• الاستجابة للمخاطر وجمع الأدلة

المرحلة
الثالثة

• إبداء الرأي وإعداد التقرير

المرحلة
الرابعة



المرحلة الرابعة: ابداء الرأي

تأسيس الرأي حول القوائم المالية

عند تشكيل رأيه، يحتاج المدقق إلى التأكد من كون القوائم المالية قد أعدت وفقا لإطار إعداد التقارير المعمول به، وبناءً على ذلك يحدد المدقق أي شكل تقرير (غير معدّل أو معدّل) يعتبر مناسباً، حيث يتخذ شكل التقرير صورتين أساسيتين:

المرحلة الثانية: تقييم المخاطر

تأسيس الرأي حول القوائم المالية

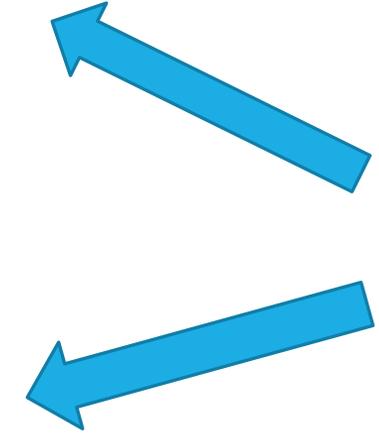
تم إعداد القوائم المالية، من كافة النواحي الهامة، وفقا للمرجع المحاسبي المطبق، ويعتبر الرأي غير المعدّل هو الأنسب هنا.

رأي غير معدّل

- بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها لا تعتبر البيانات المالية ككل خالية من التحريفات الجوهرية.
- لا يمكن الحصول على أدلة التدقيق الكافية والمناسبة للتأكد من أن البيانات المالية خالية من التحريفات الجوهرية.

رأي معدّل

أنواع الرأي



المرحلة الرابعة: إبداء الرأي

أنواع الآراء المعدلة

يتخذ الرأي المعدل ثلاثة أشكال وهي: الرأي المتحفظ، والرأي المعارض، والامتناع عن إبداء رأي.

ويعتمد القرار بخصوص مناسبة أي نوع من تلك الآراء المعدلة على:

(أ) طبيعة الأمر الذي أدى إلى التعديل، أي إما أن تكون القوائم المالية محرفة بشكل جوهري، أو أنها

- في حالة عدم القدرة على الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة - قد تكون محرفة

بشكل جوهري.

(ب) حكم المدقق بشأن مدى شيوع التأثيرات أو التأثيرات المحتملة لهذا الأمر على القوائم المالية.

المرحلة الرابعة: ابداء الرأي

التحريف الشائع

- التحريف الشائع (Pervasive):** مصطلح يستخدم، في سياق التحريفات، لوصف تأثيرات التحريفات على القوائم المالية، أو التأثيرات المحتملة للتحريفات على القوائم المالية - إن وجدت - والتي لم يتم اكتشافها بسبب عدم القدرة على الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة. والتأثيرات الشائعة على القوائم المالية هي، التي بحسب حكم المراجع:
- i. لا تقتصر على عناصر أو حسابات أو بنود معينة في القوائم المالية.
 - ii. وإذا اقتصر على ذلك، تمثل أو يمكن أن تمثل جزءاً كبيراً من القوائم المالية؛
 - iii. أو فيما يتعلق بالافصاحات، فإنها تكون أساساً لفهم المستخدمين للقوائم المالية.

المرحلة الرابعة: ابداء الرأي

الرأي غير المعدّل (النظيف)

إذا استخلص المدقق بعد الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة أنه قد تم اعداد القوائم المالية، في جميع جوانبها الهامة وفقا للمرجع المحاسبي المطبق، فإنه يعبر عن ذلك برأي غير معدّل



رأي غير معدّل (تقرير نظيف)

المرحلة الرابعة: ابداء الرأي

الرأي المعدّل (المتحفّظ)

إذا استخلص المدقق بعد الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة أنّ

- (1) التحريفات بمفردها أو في مجموعها، تعد جوهرية بالنسبة للقوائم المالية، لكنها ليست شائعة؛ أو
- (2) يكون غير قادر على الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة التي تشكل أساس الرأي، ولكنه يستنتج أن التأثيرات المحتملة للتحريفات غير المكتشفة على القوائم المالية - إن وجدت - يمكن أن تكون جوهرية، لكنها ليست شائعة.

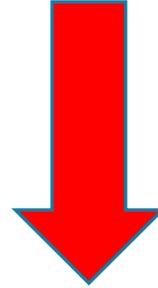


رأي متحفّظ

المرحلة الرابعة: ابداء الرأي

الرأي المعدّل (المعارض)

إذا استخلص المدقق بعد الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة أنّ التحريفات بمفردها أو في مجموعها، تعد جوهرية وشائعة بالنسبة للقوائم المالية.



رأي معارض (تقرير سلبي)

المرحلة الرابعة: ابداء الرأي

الرأي المعدّل (الامتناع عن ابداء الرأي)

إذا لم يتمكن المدقق من الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة، واستخلص أن التأثيرات المحتملة للتحريفات غير المكتشفة على القوائم المالية - إن وجدت - يمكن أن تكون جوهرية وشائعة



الامتناع عن ابداء الرأي